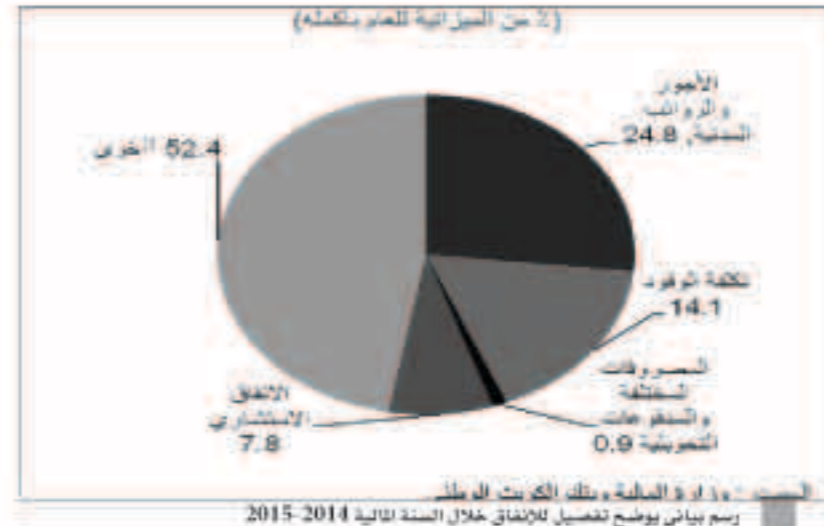


متأثراً بتراجع أسعار النفط

تقرير: فائض ميزانية الكويت لسنة 15/14 يتراجع إلى 7.5 في المئة من الناتج المحلي



أكد تقرير إحصائي لبنك الوطني أن حكومة الكويت سجلت فائضاً في الميزانية بلغ 3.5 مليارات دينار للسنة المالية 2014/2015. وقد تراجع هذا الفائض، قبل التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، بنسبة 73 في المئة عن السنة الماضية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى هبوط أسعار النفط. وقد تخلص الفائض الميزانية إلى نسبة تقديرية بلغت 7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط بلغ 24 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية. ويتحول الفائض الميزانية إلى عجز بقيمة 2.7 مليار دينار بعد تحويل 25 في المئة من الإيرادات الإجمالية إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وهذا نسبة استثنائية عادة ما تبلغ 10 في المئة. وقد شهدت الإيرادات هبوطاً بواقع 22 في المئة في السنة المالية 2015/2014 لتستقر عند 24.9 مليار دينار. متراجعة عن قيمتها التي بلغت 31.8 مليار دينار في السنة المالية 2014/2013. ومع تراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2014 والرابع الأول من العام 2015، تراجع الإيرادات إلى أقل مستوى لها منذ عشر سنوات بنسبة 23 في المئة لتصل إلى 22.5 مليار دينار. أو 48 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ متوسط أسعار النفط 84 دولاراً للبرميل مقابل السعر المتفرض بقيمة 75 دولاراً للبرميل في ميزانية السنة المالية 2014-2015. في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة طفيفة بلغت 4 في المئة ولكنها ظلت تشكل نسبة منخفضة من الإيرادات الإجمالية. وحلقت إيرادات ضريبة الدخل التي تشمل الضريبة على الشركات الأجنبية غير النفطية وضريبة دخل الشركات

شواً بواقع 15 في المئة على أساس سنوي لكل نوع من الضرائب المذكورة. على الرغم من أنها ما زالت تمثل أقل من 5 في المئة من الإيرادات غير النفطية. وعلى الرغم من بيئة أسعار النفط المنخفضة التي سادت لنحو نصف السنة المالية، إلا أن نمو الصروفات ظل قوياً عند 13.3 في المئة. إزارة في الإنفاق إلى 21.4 مليار دينار في السنة المالية 2015/2014. وبلغت نسبة الصروفات الحالية 91 في المئة من إجمالي الإنفاق، وكانت هي السبب في الجزء الأكبر من تعزيز نمو الإنفاق. وتحقق النمو بصفة أساسية من زيادة بلغت 26 في المئة في «المصرفيات المختلفة والمدفوعات التحويلية»، والتي تشمل

«البنك الدولي» يطالب «العرب» بخفض الدعم لتقليص الإنفاق الحكومي



قال الدكتور حافظ غانم - نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن الدول العربية مطالبة بالعمل على تخفيض الدعم المقدم على السلع والخدمات بهدف تقليص الإنفاق الحكومي، ومواجهة التراجعات الحادة في أسعار النفط.

وأضاف «غانم» على هامش مؤتمر صحفي عُقد في العاصمة الإماراتية - ابوظبي - ل«إعلان وكالة الدول على تخفيض منظومة الدعم الحالية إلى أخرى جديدة تعتمد في الأساس على تقديم الدعم التقني للمواطن الفقير». وقال «غانم» إن دول عدة مثل البرازيل، والمكسيك نجحت في تطبيق منظومة الدعم التقني للفقراء، وحلقت بالفعل نجاحات جيدة، ولابد أن تحذو الدول العربية حذوها في هذا الإطار.

وأشار «غانم» قائلًا، «إننا نطالب بإلغاء الدعم كاملًا، ولكن نطلب من جميع الدول المختلفة وخدمات السفر في الأسماء الحكومية للتنمية». وقد بلغ الإنفاق الراسمي أعلى مستوى له منذ خمس سنوات عند 81 في المئة من ميزانية السنة باكملها. وبالمقابل، شهد الإنفاق على النقل والتعداد، والذي يشكل أقله أصغر بكثير بنسبة 6 في المئة على أساس سنوي.

حسبما كشف عنه تقرير أدائها التشغيلي طيران الجزيرة: نمو في عدد المسافرين بنسبة 36 في المئة

أصدرت شركة «طيران الجزيرة» تقرير أدائها التشغيلي لشهر يوليو 2015 الذي أظهر أن عدد المسافرين على متن الشركة قد ارتفع بنسبة 36% مقارنة بشهر يوليو 2014. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لعدة عوامل أهمها الطلب المتزايد على الوجهات التي تخدمها الشركة بفضل توفير جداول رحلات مرتبة ومرجحة، بالإضافة إلى التطوير المستمر في خدمات الحجز والتسجيل الحصرية التي توفرها الشركة كخدمات على الهاتف الذكية المختلفة وخدمات التسجيل الذاتي عن طريق موقع الشركة على الإنترنت وأجهزة التسجيل في مطار الكويت الدولي التي تمكن المسافرين من التسجيل واختيار المقعد وطباعة بطاقة الصعود إلى الطائرة ذاتياً.

ويذكر أن «طيران الجزيرة» تخدم 16 وجهة تنطلق من الكويت إلى الوجهات الأكثر طلباً للأعمال والعطلات في الشرق الأوسط، منها دبي، والبحرين، وبيروت، والإسكندرية، وعُمان، واسطنبول، وشم الشيخ، والأقص، ومشهد، وسوهاج، وجدة، والرياض، والقاهرة. وجاء في نص التقرير أن عدد المسافرين على الخطوط التي تخدم اسطنبول وبيروت وعمان شهدت زيادة إجمالية بنسبة 38% مقارنة بشهر يوليو 2014. حيث شهد خط اسطنبول ارتفاعاً في عدد المسافرين بنسبة 193%. وشهد كل من خط عُمان وبيروت ارتفاعاً بنسبة 21% و35% على التوالي. وكان التطوير في جداول رحلات خط اسطنبول وخط بيروت السبب الرئيسي وراء النمو الاستثنائي

«التجاري» يقدم عرضاً خاصاً على اليخوت بالتعاون مع شركة «بدر يحيى»

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تقديم عرض خاص لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية ولحاملي بطاقة فيزا انفيثيت الصادرة عن البنك التجاري حصري مقدره 10% عند شراء أي يخت أو قارب من شركة بدر يحيى لليخوت. بالإضافة إلى ذلك، يتيح البنك للعميل خيار الحصول على تمويل لشراء القارب من خلال قرض بدون فائدة لمدة ستة مقابل ودیعة يتم رهنها لدى البنك. ويسري هذا العرض الحصري لمدة سبعة شهور بدءاً من سبتمبر 2015 وحتى 31 مارس 2016. ويسعى البنك التجاري دوماً لتقديم كل ما هو أفضل لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية للاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية المميزة المعقدة خصيصاً لهم من خلال العروض والمزايا الحصرية التي يقدمها البنك لهم وذلك بهدف تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية مع أسلوب حياتهم.

وأكد أن التطويرين الجدد سيطلقون من خلال خطة التدريب على قانون إنشاء الديوان رقم 30 لسنة 1964 والهيكل التنظيمي له فضلاً عن طبيعة المهام والأعمال التي تقوم بها كافة الإدارات.

أسهم مجموعة الخرافي تعيد الحياة لمؤشرات البورصة

استطاع السوق الكويتي أن يمحو خسائره خلال تعاملات، أمس الثلاثاء - منتصف جلسات الأسبوع، وسط دعم كبير من أسهم مجموعة الخرافي على وقع ترقب لإتمام صفقة الاستحواذ على أسهم «البريكانا». وسجل مؤشر السوق السعودي ارتفاعاً خلال تعاملات أمس بنحو 0.12%، رابحاً 7 نقاط، ليغلق عند مستوى 5716 نقطة، بعد وصوله خلال التعاملات إلى 5673 نقطة كإحدى نقاطه وتداول مستثمرو السوق أمس نحو 202 مليون سهم، بقيمة بلغت 12.2 مليون دينار، من خلال 4.5 ألف صفقة منفذة. وقفزت أسهم الكويتية للأغذية «أمريكانا» خلال تعاملات، أمس الثلاثاء، بنحو 4.4%، لتبلغ مستويات 2.34 دينار، بعد أنباء عن صفقة محتملة لبيع أسهم الشركة التي تحالف يضم كلاً من الصندوق السيادي السنغافوري، «تيماسيك هولدنجز»، وشركة «صافولا السعودية».

وخالف مؤشر الكويت 15 الاتجاه ليغلق على تراجع بلغ 1.15%، خاسراً 10.66 نقطة إلى مستوى 914 نقطة، وأقل المؤشر

«ديوان المحاسبة» يجري برنامجاً تدريبياً للمعينين الجدد

أعلن ديوان المحاسبة بدء برنامج التدريب للمعينين الجدد الذين التحقوا بالديوان أخيراً بهدف رفع كفاءة وخبرات الكوادر الوطنية وذلك ضمن خطة التدريب للسنة المالية (2016/2015). وقال الديوان في بيان صحفي إن البرنامج التدريبي يستمر نحو أربعة أشهر مؤكداً أن الموارد البشرية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسات، ولذلك فإن الديوان حرص على تنمية القوى العاملة لديه من خلال الاهتمام بالتدريب والتأهيل. وأضاف الديوان أن خطة تأهيل المعينين الجدد للسنة المالية (2016/2015) ستكون مدعماً أساسياً للعمل المهني في الديوان من خلال شمولها برامج تدريبية تأهيلية تلتزم بالمتطلبات الإدارية والسلوكية والمهنية (محاسبية) ذات العلاقة بالعمل الرقابي بالديوان. وأوضح الديوان أن تلك الخطة ستلعبها برامج تخصصية

ومتقدمة ضمن إطار المسارات التدريبية المقابلة لكل وظيفة مؤكداً أن الخطة تتضمن مجموعة من البرامج التعريفية والتأسيسية لإكساب المعينين الجدد أو من ذوي الخبرة مهارات أولية تصلح لمساعدتهم في أعمالهم الجديدة. حيث يشمل الجانب النظري